ولا اذن من المدين فهل يحنث للكونه المحلوف عليه اعطا المدين ولم يوجد
اولا وهل قوله اهبها الى اخره كناية في الطلاق وهل يد له عليه ماذكروه في
كنايات الطلاق وهبتك لاهلك او بيتك او للناس او للارفع ام لا وما
الحكم لو ان الحالف بهذه الصيغة سأله فقيهان عن قوله اهبها بالطلاق
والثلاث ما الردت بقولك فقال لم ترد ايقاع الثلاث ان لم يحصل لي الا هذا
وما حكم ما افتا به بعدم الطلاق هل يسلم الفتوى والحالة هذه اجاب رضي الله
عنه ان اراد بقوله اهبها بالطلاق الثلاث الاخيرة ما علق عليه اصيرها واجعلها
منصفة بالطلاق الثلاث احتمل ح الوعد بتطليقها اذا انتفى كل
من اعطا الدرهم والتحريق في ذلك الحين فلا يقع بمجرده شيء مطلقا عملا
بقضية افعل من كونها حقيقة في الاستقبال كما هو شان المضارع واذا كان
قد خلاف منتشر عند النحاة فلا يلزم التزامه الفروع الفقهية لان الاصل دوام
دوام النكاح حتى يتحقق رافعه واحتمل انشا التعليق في الحال على انتفا كل
من الخصلتين المذكورتين فاذا قرانه اراد ذلك كما فرض في السوال عملا
اقراره وصار الطلاق الثلث معلقا بانتفا كل منهما وليس هذا من باب ايقاع
الطلاق بمجرد النية بل باب ايقاعه بنية اقترنت بكلام حذف في بعضه اكتفاء
بالباقي بقوله انت طالق فقط مع نية الثلاث فاذا تقرر ذلك وقع في المعلق
المذكور الطلاق الثلاث اذا لم يوجد اعطاء الدرهم ممن علق باعطائه ولا
التحريق ح واعطا الاجنبي تبرعا عنه لا ينزل منزلة اعطائه بخلاف ما لو
قال له ادفع اليه عني درهما فدفع مع حضوره فانه كاعطائه لانه يملك
الدرهم بالقرض الحكمي الذي يفتقر فيه الى ايجاد القابض والمقبض ويصير
المعطي عنه وكيلا في الاعطا عنه وهو منزل منزلة اعطائه بنفسه بشرط
كونه بحضرته كما نقله الشيخان عن المتولي واقراه وافتى به ابن الصلاح وقعه
في قول الزوج لامراته ان اعطيتني الفا فانت طالق فان كانت الصورة
كما في السوال من اعطا الاجنبي تبرعا عن غير ان الزوج قال ما اردت بقولي
اما ان تعطيني الدرهم برايه على اي فجه كان ففي فتاوى ابن زياد
تلميذ ابن الصلاح انه يقبل منه ظاهرا والظاهر خلافه وانه
بدين وبينه وبين الله اعلم مسئلة رجل طالبته امراته بكسوة وهي
مستحقة لها وارفقته الى حاكم شرعي فالزمه بها فعجز عن الكسوة
واسهل مدة معلومة وقال اذا مضت هذه المدة ولم يكسها وتقدر

بالعجز

بالعجز فهل يقع الطلاق ام لا اجاب الفقيه عبد الله بن ابراهيم مطير انه
لا يقع عليه الطلاق لانه عجز عن الوفا بما التزمه وقال العلماء رحمهم الله
تعالى في باب الايمان العاجز حنث عليه والدليل عليه ما في الصحيحين
وغيرهما في احاديث الشفاعة ان اخر من يخرج من النار يعطيه ربه عهودا
ومواثيق انه لا يسال غير ما اعطى قال النبي صلى الله عليه وسلم وربه يعذره لانه
لا صبر له عليه فعذره ربه لعجزه عن الصبر عليه ولم يؤخذ بالعهود والمواثيق
الذي صدرت منه وحنث فيها فاذا اخلفا الزوجان في العجز صدق الزوج
بيمينه والله اعلم اه جوابه واجاب الشيخ رحمه الله ما لفظه مسئلة قال ان
اوا ذا مضى شهر رمضان ولم اكسك فانت طالق وبلزمني الطلاق لاكسونك
في شهر رمضان فتعذرت عليه الكسوة للعجز عنها حسا كان بان لم
يجد ثمنها او شرعا بان لم تتبع منه الا باكثر من ثمن مثلها في جميع الشهر
الطلاق لانه مكره شرعا وقد قال صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطا
والنسيان وما استكرهوا عليه اخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن ثوبان
رضي الله عنه وان اعلمته الكسوة في بعض الشهر او عجز في بعضه فان كانت
صيغته الاولى اي ان مضا شهر رمضان ولم اكسك فانت طالق فقد تقرر
ان ان هو فاشترط لاشعارها بالزمان فيكون الطلاق معلقا بمضي الشهر
مع عدم الكسوة وذلك لا يتحقق الا باخره فيعتبر فيه قدرته وعجزه ح من
غير نظر الى القدرة والعجز فيما مضى فاذا مضى الشهر وهو قادر فلم يكس
طلقت قبل انقضائه او وهو عاجز لم تطلق وان سبق له اثناء الشهر
قدرة على كسوتها وان كانت صيغته اذا مضى شهر رمضان ولم اكسك
كما هو فرض السوال او بلزمني الطلاق لاكسونك في شهر رمضان فقد
تقرر ان اذا مشعرة بالزمان لانها من ظروفه فكان ليمينه جهة بر هي
وجود الكسوة في جزء من الشهر وجهه حنث وهو انتفاوها في كل فاذا
تقرر ان ليمينه جهة بر كما ان لها جهة حنث فقد التزم بالحلف بالطلاق
جهة البر فمتى تمكن ولو في اول الشهر ففوت حتى عجز حنث لتفويته
البر اختياره فتبين بمضي الشهر وقوع الطلاق قبيل الفجر كالو حلف
بالله او الطلاق ليا كلن هذا الرغيف غدا فانه يحنث بتفويته البر باختياره
ولو بان اكله قبله او امكنه دفع اكله فلم يدفعه فيحنث من الغد على